

عنوان:	إدارة السيولة لا تخدعك موجة السيولة
المصدر:	مجلة الدراسات المالية والمصرفية - المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية - الأردن
مؤلف:	هيئة التحرير(معد)
المجلد/العدد:	مج 11 , ع 1
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2003
الشهر:	يناير
الصفحات:	42 - 43
رقم:	502903
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السيولة النقدية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، القروض ، الودائع المصرفية ، الإدارة المالية
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/502903">http://search.mandumah.com/Record/502903</a>

# لا تخدعك موجة السيولة

## (Don't Be Fooled by The Liquidity Spurt)



أبدأ الآن بالتخطيط لعودة شروط التمويل المتشددة وزيادة المخاوف الرقابية حول السيولة. أبدأ بتقدير موقف السيولة في المصرف.

### طبيعة الوفرة الحالية للسيولة

\* بعد سنين من ندرة السيولة، غابت السنة الماضية (٢٠١١) في تسلسل جذري في مستوى سيولة "مصارف المجتمع" (Community Banks) في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد تدفقت إلى هذه المصارف مبالغ نقديه بشكل متواصل لأن انخفاض أسعار الفائدة قد دفع بالمقترضين العقاريين إلى التسديد المبكر (Prepayment) ومارسة "خيارات الشراء" (Call Options) للأوراق المالية القابلة للاسترداد (Callable Securities). كما أن تدهور أسواق الأسهم قد قلل من تدفق الأموال نحو الصناديق المشتركة، وكذلك زيادة نمو الودائع المصرفية.

لتمويل محفظة القروض مع تحقيق توافق الاستحقاق (Maturity Matching).

فالنسبة المختلفة تطرح أفكاراً متفاوتة حول مركز السيولة في المصارف، لذلك فإنه لا بد من تحديد تلك النسبة التي يمكن تطبيقها في المصرف، ثم متابعة ذلك باستمرار، لننظر إلى "نسبة التداول" (Current Ratio) (Current Ratio)، وهي:

**الموجودات السائلة + الخطوط المتاحة**  
المطلوبات ذات الفوائد + الودائع الجارية

إلى نسبة الأموال المتقلبة، وهي:

**الموجودات قصيرة الأجل**  
المطلوبات قصيرة الأجل + الأموال من المصادر المتقلبة

إذ يترتب على جميع المصارف القيام بالتتابع الشهريه لمبالغ التمويل المتاحة بإشعار قصير الأجل، خطوط الائتمان المصرفي، والخطوط المتاحة من المصرف الائتماني للأقراض السككي، والقروض العقارية، وغيرها من الموجودات القابلة للبيع بسهولة.

كما يمكن صياغة تقرير عن "فجوة التمويل" (Funding Gap)، الذي يتم بموجبه تسويب كل التدفقات النقدية الداخلية والخارجية في "خلايا زمنية" (Time Buckets)، وها يشابهه "تقرير فجوة مخاطرة سعر الفائدة" (Interest Rate Risk Gap)، إذ يمكن أن يقدم تقرير "فجوة التمويل" تفهماً لمركز السيولة ومساعدة المصرف في

### ١) حصر مصادر التمويل الحالية

لابد من تشخيص مصادر التمويل المستخدمة والمتاحة حالياً مع تحديد حجم التمويل المتحقق من كل مصدر منها، ومقدار التمويل الإضافي المتاح من ذلك المصدر. هل هناك دلائل على تركز في بعض المصادر "غير الفاعدية" (Non-Core)؟ ما هي المصادر الحساسة للائتمان؟ وما هي تلك المصادر التي تتأثر "بقضايا السمعة" (Reputational Issues)؟ وبعد ذلك، يجب تحديد وتوثيق استحقاقات ومدى استقرار كل مصدر منها. فالعديد من مصادر التمويل، مثل شهادات الإيداع الكبيرة (Jumbo CD's) تخضع للتمديد أو التجديد (Rollover) بشكل مستقر ومتناقض. وبدل التحليل الدقيق على مدى استقرار كل مصدر، ويؤدي توثيق ذلك إلى اقناع المراقبين بالعدول عن توبتها على أنها مصادر متقلبة

### ٢) تحديث قياسات السيولة (Update Your Liquidity Measurements)

لم يقد الكثير من النسب القيمة صالحًا للتطبيق في عالم اليوم، مثال ذلك نسبة "الفجوة إلى الودائع". فعندهما كانت البدائل المالية بالجملة هي الوحيدة المتاحة أمام المصرف، على شكل "أموال فائضة مباعة" في السوق، واتفاقيات إعادة الشراء (Repos). فإن النسبة المذكورة كانت مؤشراً جيداً عن احتمال حصول مشكلات السيولة. أما اليوم، فإن هذه النسبة لا تعني الكثير بالنسبة للمصارف التي تفترض من المصرف الائتماني للأقراض السككي (Federal Home Loan Bank, FHLB)

\* نظراً لهذه الوفرة الجديدة من مستويات السيولة، فإن بعض المصارف صارت بتساءل لماذا يكتثر بهذه التوجهات؟ بالمقابل، هناك أسباب وجيهة تشير إلى المخاوف حول السيولة. فالوفرة الحالية تعزى إلى عوامل قصيرة الأجل في السوق، في حين أن العوامل طويلة الأجل، التي أدت في الماضي إلى شحنة السيولة، ما زالت فاعلة. يتزايد عدد المستثمرين الذين يرون في الأسواق المالية أفضل مكان لاستخدام المدخرات طويلة الأجل، عندما يقون الجيل القديم من المستثمرين، الذين ما زالوا يمسكون بالجزء الأعظم من المدخرات في المصرف. يتم توفير موجوداته إلى جيل الشباب، فإن هذه الأموال سوف تتدفق من المصارف باتجاه الصناديق المشتركة، ثم إن المنافسين الجدد يزدلون حصة الودائع الموزعة على عدد أكبر من المنشآت المالية.

\* لذلك فقد تزايدت مخاوف السلطات الرقابية فيما يخص السيولة. وقد كان عنصر مخاطرة السيولة (Liquidity) في مزيج "رأس المال" (Capital) والموجودات والإدارة والأرباح والسيولة والحساسية (Assets, Management, Earnings, Liquidity, Sensitivity, CAMELS) حيث انخفضت مخاطرة السيولة في (١١٪) من الاختبارات التي أجريت على المصارف الصغيرة.

### تقدير عملية إدارة الأموال (Assessing the Funds Management Process)

يؤلف خليل المطلوبات المالية طويلة الأجل عنصراً مهمّاً من التخطيط في المنشأة المالية، وهو لا بد أن يتضمن الخطوات الثلاثة الآتية:

تشخيص أنواع من "عنق الزجاجة"  
(Bottlenecks) المختلطة.

٢) مراجعة سياسات التمويل والسيولة  
تعتبر الخطة السليمة للطوارئ مارسة إدارية جيدة، وفقرة مهمة في قائمة الحالات التي يهتم بها المراقبون - فالجزء المهم من سياسة السيولة هو "خطة طوارئ السيولة" (Contingency Liquidity Plan). إذ يجب أن تشخص الخطة تلك الحوادث التي تؤدي إلى تولييد ضغوط شديدة على السيولة المتاحة وأن تقرر مدى "استنزاف" (Erosion) كل مصدر من مصادر تمويل المصرف. لا بد كذلك من تحديد تعاقب مصادر التمويل الممكن الركون إليها في حالة الطوارئ التمويلية.

**التعليقات**  
يجب أن يكون المصرف مستعداً لمعالجة مثل هذه الاحتمالات، إذ أن نتائج التنبؤات تعتمد على حجم العمل المطلوب من الإدارة إيجازه. يجب أن تركز محفظة التمويل على "الفرق" بين "مجموع المطلبات" وبين "الودائع بالتجزئة" وهذا هو المطلوب معالجته من خلال التمويل بالجملة.

أي أنه من خلال التركيز طوبيل الأجل، يستطيع المصرف أن يكسب الوقت لصياغة وتنفيذ الإستراتيجيات اللازمة لتوسيع "قاعدة الودائع بالتجزئة" (Retail Deposit Base). فإذا كانت هذه القاعدة أقوى، فإنها سوف تؤدي إلى زيادة "القيمة المضافة" أو "قيمة الامتياز" (Franchise Value) التي يتمتع بها المصرف. ويمكن أن تستند قاعدة الودائع بالتجزئة إلى أسعار الفائدة على الودائع، وهياكل المنتجات المبتكرة، وخدمة العملاء والراحة (Convenience)، والتسويق. فإذا ما كانت "فجوة التمويل بالجملة" كبيرة، فإنه لا بد من النظر إلى إمكانية فتح الفروع الجديدة أو حيازة (امتلاك) (Acquisition) الفروع القائمة. كما لا بد من استمرار تقييم إستراتيجيات الودائع بالتجزئة، فيما يخص التكاليف المتوقعة ومدى فاعليتها.

إذ أنه حتى بوجود أفضل إستراتيجيات التمويل بالتجزئة، فإن المصرف بحاجة إلى الاعتماد على التمويل بالجملة، ولو كان ذلك مجرد التغيرات قصيرة الأجل في الموجودات والمطلوبات. كما أنه من الضروري صياغة محفظة متعددة من مصادر التمويل بالجملة. لأن وجود البادئ المتعدد منها يساعد المصرف في تخفيض مصروف الفائدة، وتمكن المصرف من تكوين استجابات مكنة في حالة الطوارئ، والدخول إلى الانترنت للحصول على خدمة شراء شهادات الإيداع. كما لا بد منأخذ الاستحقاقات المتوقعة للموجودات في الاعتبار مثل شهادات الإيداع المتاحة من خلال السمسرة، والأسواق القومية لمدة (٥) سنوات. كما أن سلف المصرف الآخادي للاقراض السكني (FHLB) يمكن أن تفوق (١٠) سنوات. عليه، فإن تحقيق التوازن بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات يساعد المصرف على إدارة السيولة، ومحاطة سعر الفائدة، وبالتالي تحقيق الاستقرار في هامش الفائدة الصافي.

ختاماً فإنه لا بد من مراجعة وتحديث خطط التمويل باستمرار بما في ذلك إعادة تقييم المطلوبات طويلة الأجل كل سنة. يتطلب ذلك وضع مجموعة معايير لتقييم البادئ التمويلي طوبيل الأجل بالجملة، إنه لو تبدلت الظروف السوقية في السوق، فإن البادئ المفضل سوف تتغير تبعاً لذلك.

ينشر بتوصيات خاص من

Jim Wilkinson and Steve Cocheo, "Don't Be Fooled by the Liquidity Spurt", ABA Banking Journal (August, 2002), Vol.94, Issue 8, pp.3-14.

كما أنه ضمن أفق التخطيط طوبيل الأجل، تعتبر كل التكاليف حدية. ويمكن للمصرف صياغة إستراتيجيات التمويل التي تؤدي إلى تدنية مصروف الفوائد، وتعظيم العائد من حقوق الملكية، ورقبة مخاطرة السيولة.

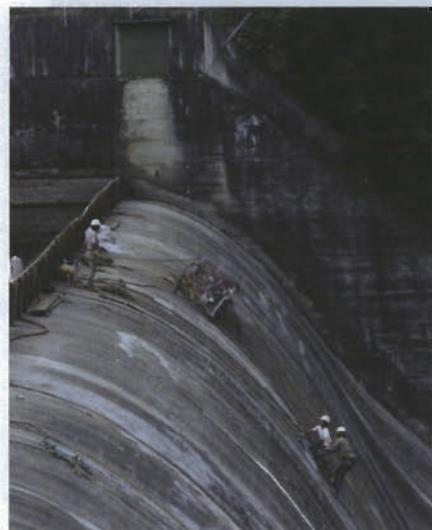
تتمثل الخطوة الأولى هنا بتحديد متطلبات التمويل خلال الأفق الزمني طوبيل الأجل. هنا يقوم المصرف بإعداد "خليل التنبؤ" (Projection-Analysis) الذي يحدد احتياجات التمويلية خلال السنوات الخمس القادمة.

مثال: أفرض أن:

\* نسبة نمو القروض =  $(1\%)$  سنوياً

\* نسبة نمو الودائع =  $(4\%)$  سنوياً

\* يقوم المصرف بإعادة استثمار أرباحه (الأرباح المتجززة بعد الضرائب والأرباح الموزعة) وذلك في القروض والاستثمارات.



\* يتم اختيار مستوى الموجودات للمحافظة على نسبة "رفع رأس المال" (Capital Leverage Ratio) (Capital Leverage Ratio) =  $(78\%)$

\* يتم تمويل الموجودات بالودائع بالتجزئة، وبالتمويل بالجملة. وبحقوق الملكية.

\* الأفق الزمني للتنبؤ = (٥) سنة.

### النتائج

\* تنمو المطلوبات التمويلية للمصرف بنسبة  $(78\%)$  خلال مدة السنوات الخمس.

\* تنمو الودائع بالتجزئة بنسبة  $(12\%)$ .

\* ينمو التمويل بالجملة من نسبة  $(8\%)$  إلى نسبة  $(37\%)$  من مجموع المطلوبات.

\* يلاحظ أنه خلال نمو المصرف، فإن الفرق البسيط، الذي كان بين نسبتي نمو القروض ونمو الودائع، قد أدى إلى توليد حاجة كبيرة للتمويل بالجملة.

\* إذا سادت السوق موجة من انخفاض نسبة نمو الودائع بالتجزئة، فإن المبالغ المتوقعة للتمويل بالتجزئة يمكن أن تكون مثيرة جداً.

ثم إن الخطة يجب أن تحد أفعال ومسؤوليات كل عنصر في فريق الإدارة، مثل المسئول عن الاتصال بالمستثمرين، وكبار المودعين، والمراقبين، والصحافة. ويترتب على المصرف صياغة المخطوات الازمة لتحديد مستوى ومدى تكرار رقابة السيولة. إذ أن الإدارة العليا بحاجة إلى التعرف، ربما على الأساس اليومي، على الاحتياجات، والمصادر التمويلية، بما في ذلك الموجودات التي ما تزال متاحة للبيع أو للرهن (للحصول على مصادر إضافية).

ويزيد البادئ التمويلية، وتعقيد أدوات التمويل مثل "المنحوتات" (Convertibles) "والسلف الخاضعة للاستهلاك" (Amortizing Advances) فإن المصرف قد يحتاج إلى "ضابط تمويل" (Funding Officer)، لصياغة الخطط البديلة للتمويل وتقديمها إلى "لجنة إدارة الموجودات / المطلوبات" (ALCO). فإذا قام المصرف بتجديد قياساته لمحاطة السيولة، فإن عليه إنتهاء سقوف محدودة في سياساته، تستند إلى هذه القياسات.

## إدارة الأموال طويلة الأجل (Long-Term Funds Management)

يقود تقدير إدارة الأموال، المشار إليه أعلاه، إلى جذب خططه، أي تخطيط المصادر طويلة الأجل من قبل الإدارة بهدف إعداد المصادر للمستقبل، إذ أن قرارات التمويل، المستندة إلى التكاليف الحدية (Marginal Costs) للتمويل قصير الأجل، تشير عادة إلى أن "التمويل بالجملة" (Wholesale Funding) يتمتع بتكلفة حدية أدنى، فإذا استندت كل القرارات التمويلية إلى الاعتبارات قصيرة الأجل، فإن المخاوف أمام المصرف ستكون محددة بالاتجاه بناء "قاعدة ودائع بالتجزئة" (Retail Deposit Base)، على الرغم من حقيقة أن هذه الودائع هي المصدر الرئيس "القيمة المضافة" أو "قيمة الامتياز" (Franchise Value) للمصرف.